FitchRatings

عملية التصنيف

كيف تعيّن فيتش التصنيفات الائتمانية

عملية التصنيف

كيف تعيّن فيتش التصنيفات الائتمانية

توفر التصنيفات الائتمانية لفيتش للتصنيف آراءً حول القابلية النسبية لعدم الوفاء بالالتزامات أو الخسارة.

يحل هذا التقرير محل التقرير الذي يحمل العنوان نفسه والصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2023.

الأبحاث ذات الصلة

تعريفات التصنيفات

معايير التصنيف

مدوّنة قواعد السلوك والأخلاقيات

المحلّلون

ريتشارد هنتر، كبير مسؤولي الائتمان، فيتش للتصنيفات
+44 20 3530-1102
richard.hunter@fitchratings.com

جولي سولار، مسؤولة الائتمان الإقليمية، الولايات المتحدة وكندا
+1 312 368-5472
julie.solar@fitchratings.com

داريل أوسوجناك، الرئيس العالمي للسياسات والعمليات
+1 212 908-0602
darryl.osojnak@fitchratings.com

للتوصل إلى رأي التصنيف، تتبع فيتش إجراءات معيارية، كما هو موضح في هذا التقرير، لضمان وجود نهج متسق عالمياً لعمليات تصنيفاتها.

لأغراض هذا التقرير، تشير عبارة "تصنيف ائتماني" فقط إلى التصنيف الائتماني على المستوى العالمي، وتتعلق عملية التصنيف الموضحة بتصنيفات فيتش الائتمانية على المستوى العالمي فقط. وقد تعني الإشارات إلى أي "مُصدر" مُصدرًا أو كيانًا أو معاملة.

البدء بعملية التصنيف

تبدأ عملية التصنيف عادةً عندما يتصل مُصدر أو راعٍ/منظِّم أو مكتتب أو، في أي من هذه الحالات، وكيله، بأحد أعضاء مجموعة فيتش لإدارة العلاقات والأعمال بخصوص طلب لمشاركة فيتش في تقديم التصنيف الائتماني.

بدلاً من ذلك، فقد تبدأ فيتش بتقديم تغطية للتصنيف من دون توجيه التعاقد معها، حينما تتوفر لديها معلومات عامة كافية لتوسيع التغطية في المجال أو لتقديم آراء للمشاركين في السوق.

تعيين فريق التحليل

دور المدراء: سيتولى المدراء الذين يقودون مجموعة التصنيفات الائتمانية المعنيّة تعيين محلل رئيسي وآخر ثانوي لقيادة عملية التحليل وصياغة التوصيات حول التصنيف ثم رفع التوصيات للجنة التصنيف. يتحمل هؤلاء المحللون عادة مسؤولية مراقبة التصنيف الائتماني أو الإشراف عليه بعد تعيينه.

تصنيفات التمويل المهيكل: بالنسبة للتمويل المهيكل، فإنه بمجرد تعيين تصنيف ائتماني أوليّ، يتم عادةً نقل عملية الإشراف من المحلّل الرئيسي إلى محلل إشراف مخصص، بالرغم من أنه بالنسبة لبعض أنواع أصول التمويل المهيكل، قد تظل أنشطة الإشراف اليومية مسؤولية المحلل الرئيسي.

تصنيفات التمويل العام الأمريكي: بالنسبة للتمويل العام الأمريكي، يتولى المحلل الرئيسي مسؤولية قيادة عملية التحليل وصياغة التوصيات بشأن التصنيف، لكن تختلف مسؤوليات الإشراف بحسب القطاع.

دور المحللين: يجري محللو فيتش عمليات المراجعة بطريقة تتسق مع المعايير المنشورة التي تنطبق على المُصدر وفئة الأصول، والتي قد تختلف بحسب المنطقة. ويُطلب من المحللين وأعضاء اللجنة دراسة العوامل الكمية والكيفية ذات الصلة على النحو المحدّد في المعايير والمنهجيات المعمول بها.

وقد يقوم المحللون بتدوير مسؤولية التغطية طوال الوقت حسبما يراه مديرو فريق التحليل مناسبًا ووفقًا لسياسات فيتش وإجراءاتها التي تعكس القوانين واللوائح المعمول بها.

المعلومات المستخدمة لتحديد التصنيفات الائتمانية

يستند المحلّلون في تحليلهم للتصنيفات إلى مراجعة شاملة للمعلومات التي يعرفونها والتي يعتبرونها ذات صلة بالتحليل والقرارات المتخذة بشأن التصنيف بما يتوافق مع المعايير المعمول بها.

تتضمن عملية التصنيف معلومات مُقدمة مباشرة من جانب المُصدِر أو المنظم / الراعي أو أي طرف خارجي آخر. وقد يتضمن ذلك معلومات الخلفية أو توقعات الإدارة أو تقارير المخاطر أو معلومات الأداء أو غيرها من المعلومات الحصرية.

وفي معظم الحالات، تشارك إدارة المُصدِر أو راعي المعاملة في عملية التصنيف عبر اجتماعات الإدارة الخزينة الشخصية والزيارات الموقعية والمؤتمرات عن بعد والمراسلات الأخرى.

إضافة إلى ذلك، يأخذ المحللون بعين الاعتبار معلومات الاقتصاد الكلي وأحداث السوق وأي معلومات أخرى تعتبر ذات صلة بتحليل التصنيف، مثل البيانات الواردة من أي جهات نظيرة للمُصدِر أو المُقدمة من جانب فرق تحليل أخرى داخل فيتش أو المعلومات المتوفرة علنًا.

سيحدد فريق التحليل الذي يُجري التحليل ما إذا كانت تتوفر معلومات كافية للتوصية بوجهة نظر بشأن الملاءة الائتمانية للمُصدِر. وستدرس لجنة التصنيف أيضًا بصورة جماعية ما إذا كانت هناك معلومات كافية لتعيين تصنيف ائتماني أم لا.

وإذا رأت فيتش أن المعلومات المتاحة، سواءً علنًا أو بصورة سرية، غير كافية لتشكيل رأي تصنيفي، فلن يتم تعيين تصنيف ائتماني أو الحفاظ عليه. وفي حالة لم تعد هناك معلومات كافية متاحة في ما يتعلق بتصنيف ائتماني موجود، فسوف تسحب فيتش تصنيفها.

تعتمد فيتش على المعلومات التي تتلقاها من مصادر تعتقد أنها ذات مصداقية. وتجري الوكالة تحقيقًا معقولاً بشأن المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في تحليلها عبر الحصول على إثبات معقول لتلك المعلومات من مصادر مستقلة، إلى الحد الذي تكون هذه المصادر متوفرة. وقد يختار المُصدِرون أو المنظمون أوالرعاة عدم مشاركة بعض المعلومات مع أطراف خارجية، بما في ذلك وكالات التصنيف، في أي وقت.

وبالرغم من أن فيتش تتوقع أن يقوم كل مُصدِر مشارك في عملية التصنيف، أو وكلائه، بتقديم كافة المعلومات ذات الصلة على الفور لتقييم التصنيفات الائتمانية لكل من المُصدِر والأدوات المالية ذات الصلة، إلا أنه ليس لها الحق في فرض الإفصاح عن المعلومات من جانب أي مُصدِر أو أي من وكلائه ولن تسعى إلى القيام بذلك.

العملية السابقة لانعقاد اللجنة

في حال اعتُبر إصدار سندات دين أو هيكل مالي ذا ميزات فريدة أو معقدة أو إذا بدا أنه لا يتمتع بأي هدف اقتصادي أساسي، فقد يتم عقد لجنة فحص لتحديد ما إذا كان يجب بدء عملية تصنيف أم لا وكيفية القيام بذلك.

ولا تُعدّ لجنة الفحص في ذاتها لجنة تصنيف، لكنها تمثل لجنة مشتركة عبر القطاعات تقدّم مستوى أوليًا من المراجعة لدراسة مقترحات التصنيف هذه في مرحلة مبكرة من عملية التصنيف.

ويتمثل الغرض الرئيسي للجنة الفحص في تحديد جدوى تعيين تصنيف دولي لهذه المقترحات، ما قد يستلزم مراجعة عبر القطاعات لتقييم كيف يجب مراعاة بعض مخاطر الائتمان فضلاً عن تحديد معايير التصنيف المنطبقة.

العمليات الخاصة باللجنة

يتم تعيين التصنيفات الائتمانية ومراجعتها من خلال عمليات خاصة تعتمدها اللجنة. وبمجرد الانتهاء من جمع المعلومات وتحليل المُصدر و/أو الأدوات المالية وفقًا لمعايير فيتش ومنهجياتها، يقوم المحلل الرئيسي والمحلل الثانوي بتقديم توصيات بشأن التصنيف ويوثقان تحليلهما وأسبابهما المنطقية في حزمة خاصة باللجنة.

وتدرس اللجان المعلومات والتوصية بالتصنيف المُقدمة في حزمة اللجنة وتناقش التوصية. يجب أن تحتوي حزمة اللجنة على مضمون كافٍ ومتسق مع المنهجية والمعايير المنطبقة على التحليل لتوفير أساس متين للتصنيف الائتماني الموصى به.

يجب أن تتضمن الحزمة على الأقل ملخصًا عن العوامل الرئيسية المحرّكة للتصنيف وتحليل العوامل المؤثرة والتغييرات في المعايير، إن وُجدت، والتفاصيل المتعلقة بأي تحقيق معقول، من بين غيرها من الحد الأدنى من المحتويات.

يتم اختيار الأعضاء المصوتين على أساس الخبرة ذات الصلة مع مراعاة حدود الأقدمية والخبرة المُدمجة في متطلبات النصاب القانوني للجنة فيتش. ويبلغ الحد الأدنى لاكتمال النصاب اللازم للتصويت في اجتماعات اللجنة المعنية باتخاذ قرارات التصنيف الائتماني خمسة، مع مراعاة استثناءات محدودة، ويبلغ الحد الأقصى تسعة، على الرغم من أن اللجان غالبًا ما تضم أعضاء لا يتمتعون بحق التصويت.

ولاكتمال النصاب يجب أن تضم اللجان ما يلي:

- رئيسًا يتوسط اللجنة ويضمن أداءها وفقًا لسياسات فيتش وإجراءاتها؛
- وعضو واحد مستقل على الأقل من خارج فئة الأصول المباشرة أو القطاع الفرعي أو المنطقة الجغرافية للكيان الخاضع للمراجعة، مع مراعاة استثناءات محدودة.

تدرس لجنة التصنيف العوامل الكمية والكيفية ذات الصلة كما هو مُعرَّف في معايير فيتش ومنهجياتها الثابتة للوصول إلى التصنيف الائتماني الذي يعكس على أنسب وجه الأداء الحالي والمرتقب.

يجوز للجنة التصنيف تعديل، أو تغيير، عملية تطبيق هذه المعايير بحيث تعكس المخاطر المتعلقة بمعاملة محددة أو كيان محدد. وسيتم الإفصاح عن كل المُتغيّرات في التعليقات الخاصة بإجراء التصنيف المعني بما في ذلك أثرها في التصنيف، إن وُجد.

يمكن اعتماد أحد المتغيرات من خلال لجنة التصنيف حيث يرتبط التغيير بمخاطرة أو ميزة أو عامل آخر ذي صلة بتعيين أحد التصنيفات الائتمانية وحيث يكون التصنيف والمنهجية المُطبقة عليه مضمنين في نطاق المعايير.

وحينما يتطلب التحليل المذكور في المعايير تعديلاً لمعالجة المخاطرة أو الميزة أو العامل الخاص بتلك المعاملة الخاصة أو الكيان الخاص، يجب عندئذ السعي للحصول على موافقة على المعايير الجديدة أو المعدلة.

يواصل المحللون إجراء حوار مع المُصدِر المشارك خلال عملية التصنيف لحل أي مسائل معلقة ولطلب معلومات إضافية. إذا وافقت اللجنة على مستوى تصنيف ما ووافقت أيضًا على أن المعلومات الداعمة لقرار التصنيف هذا كافية وقوية، فإنه يتم تعيين التصنيف.

يتم التوصل إلى قرارات اللجنة واتخاذها بالإجماع. لا يتم تسجيل أصوات أعضاء اللجنة الفردية ولا الآراء الفردية التي يتم التعبير عنها إلا في حال قدم أحد أعضاء اللجنة الذين حققوا النصاب بشأن أحد التصنيفات طلب استئناف.

إذا تعذر على أي عضو في اللجنة قبول القرار الذي تم التوصل إليه بالإجماع، فعليه عندئذ أن يباشر بطلب استئناف داخلي. علاوة على ذلك، يجب طلب استئناف داخلي من قبل الرئيس في حال تعذر التوصل إلى رأي بالإجماع.

ينطوي أي استئناف داخلي على لجنة جديدة تنعقد عادة خلال يومَين من اللجنة الأصلية وتضم على الأقل عضوين جديدَين في اللجنة لتحقيق النصاب وأخذ بالاعتبار حزمة اللجنة الأصلية والتوصية التي تم الاتفاق عليها بالإجمال وملخص الاستئناف.

يمكن إجراء استئناف داخلي آخر في حال طلبه عضو جديد في اللجنة، ويتم تحديد لجنة الاستئناف الداخلي الثانية بأغلبية الأصوات في حال عدم التوصل إلى قرار بالإجماع.

في حال قرر رئيس اللجنة أنه يجب إجراء تحليل آخر أو جمع مزيد من المعلومات قبل أن تتمكن اللجنة من التصويت، فسيتم تعليق اللجنة إلى حين جمع هذه البيانات. يجب أن يقدم أعضاء اللجنة والرئيس أيضًا إفادات في ما يتعلق باستقلالية إجراءات التصنيف المتبعة وموضوعيتها.

في ظروف محدودة، يمكن تطبيق التصنيفات الائتمانية التي قررتها إحدى لجان التصنيف على إصدارات سندات الدين الجديدة من دون عقد لجنة تصنيف أخرى شريطة أن تكون اللجنة السابقة قد أخذت في الاعتبار فئة الدين المعني وأن ينطبق التصنيف الائتماني على الفئة المحددة من سندات الدين المعنية أو يكون مساويًا لها.

وفي كل هذه الحالات، تحدد فيتش تاريخ انعقاد لجنة التصنيف السابقة ذات الصلة في إعلان تصنيف إصدار سندات الدين الجديد. بالمقابل، في حال لم يتم تعيين فئة سندات الدين في أي لجنة تصنيف، فعندئذ يجب عقد لجنة تصنيف لتعيين تصنيف ائتماني للإصدار الجديد.

وهناك أيضًا ظروف أخرى محدودة حيث قد لا تكون لجان التصنيف مطلوبة، على سبيل المثال، عند تحويل تصنيف ائتماني متوقع إلى تصنيف نهائي، شريطة ألا يكون هناك أي تغيير جوهري.

إخطار المُصدِر ونشر التصنيف

بمجرد اختتام اللجنة أعمالها، يتم إبلاغ المُصدِر كتابةً أو، حيثما أمكن، للمنظم أو الراعي أوالوكيل التابع له بالنتائج. ويخضع مطلب إخطار المُصدِر لبعض الاستثناءات (باستثناء حيث يكون المحلل الرئيسي قائم في كيان مسجل في الاتحاد الأوروبي أو في فرع لكيان مسجل في الاتحاد الأوروبي).

تشمل هذه الاستثناءات ما يلي:

i. معالجة إجراءات التصنيف المحددة بوقت والمدفوعة بالحدث، على سبيل المثال، استجابة لإعلان عن عملية دمج أو استحواذ. في مثل هذه الحالات، يتم منح إخطار للمُصدِر في أقرب وقت ممكن عمليًا بعد نشر التصنيف؛

ii. ومعالجة مراجعات إجراء التصنيف الكلية في التمويل المُهيكل الأمريكي؛

iii. ومعالجة الحالات التي لا يكون لفيتش فيها جهة اتصال ملائمة، مثلاً بعض المُصدرين غير المشاركين؛

iv. ومعالجة إجراءات التصنيف المتخذة على أساس بعض التصنيفات الائتمانية التابعة.

عند إبلاغ المُصدِر أو المنظم أو الراعي أو الوكيل بالتصنيف الائتماني، يجب شرح إجراء التصنيف والأسباب الرئيسية التي يستند إليها التصنيف. ويستخدم المحللون عادة مسودة بيان إجراءات تصنيف أو مسودة تقرير ما قبل البيع تتضمن قرارات تصنيفات اللجنة لإبلاغ هذه المعلومات.

ويمنح المحلل الرئيسي المُصدِر، أو المنظم أو الراعي أو الوكيل، فرصة لمراجعة مسودة بيان إجراءات التصنيف الخاص بفيتش، أو تقرير ما قبل البيع، قبل النشر للسماح للمُصدِر، أو المنظم / الراعي / الوكيل، بالتحقق من دقة الوقائع ووجود معلومات غير معلنة.

تقوم فيتش بتقييم أي تعليقات واردة من المُصدرين ولكنها رغم ذلك تحتفظ بالسيطرة التحريرية الكاملة على هذه التعليقات. يسجّل المحلّل الرئيسي استجابة المُصدر في طلب النشر الخاص بفيتش قبل نشر أي بيان إجراءات تصنيف.

مع ذلك، إذا قدم المُصدر ملاحظات شفهية، فسيتصل المحلّل الرئيسي بممثل المُصدر كتابة لتأكيد طبيعة ملاحظاته ونشر التصنيف الائتماني.

تهدف فيتش عادة إلى نشر إجراءات التصنيف بشأن التصنيفات الائتمانية العامة الحالية في نهاية يوم العمل التالي عقب اختتام اللجنة لأعمالها، ما لم يخضع التصنيف الائتماني للاستئناف أو يخضع لشروط أخرى مثل لوائح تحكم الفترة الزمنية للإخطار.

يجب ألا تقل فترة الإخطار عن 24 ساعة قبل نشر قرار التصنيف أو النظرة المستقبلية.

إذا أعطى المُصدر ملاحظات خلال فترة الأخطار مفادها أنه ليس لديه أي تعليقات، فيجوز نشر التصنيف الائتماني قبل انتظار انقضاء فترة الإخطار المحددة. تسعى فيتش إلى نشر التصنيفات الائتمانية العامة الجديدة عقب انعقاد لجنة التصنيفات بفترة قصيرة، مع مراعاة الاعتبارات نفسها كما هي موضحة أعلاه.

مع ذلك، يمكن أن يتأثر التوقيت المحدد لإعلانات التصنيف الائتماني الجديد بعوامل أخرى. على سبيل المثال، إذا كان التصنيف الائتماني يرتبط بإصدار سندات دين جديد، فإن الإجراءات الداخلية لفيتش تتطلب منها تأجيل إعلان تصنيفها حتى تتوفر معلومات عن إصدار سندات دين للعامة.

يتم نشر كل إجراءات التصنيف للمُصدرين المُصنفين علنًا الجدد أو الحاليين أو للأدوات المالية المُصنفة علنًا الجديدة أو الحالية على الموقع الالكتروني لمؤسسة فيتش ويتم إصدارها لخدمات وكالات الأنباء الرئيسية. وتقدم هذه التعليقات بشأن إجراءات التصنيف الأسباب المنطقية لاتخاذ قرار التصنيف بناءً على الحساسيات والعوامل

الرئيسية المحركة للتصنيف، وتحدد المعايير المُطبقة في إجراء التصنيف وتفصّل أي مصادر أساسية للمعلومات مُستخدمة لإعداد التصنيف الائتماني (بخلاف تلك الواردة في المعايير)، وتوضح ما إذا كان هناك أي مُصدر لم يشارك في التصنيف الائتماني وتوضح أي تغييرات في المعايير تم تطبيقها، من بين غيرها من عمليات الإفصاح.

يعكس توقيت النشر التوازن المهم بين السماح بوقت كافٍ للمُصدِر لمراجعة الأسباب المنطقية للتصنيف من أجل التحقق من الدقة الفعلية ووجود معلومات سرية ومنح مستخدمي التصنيفات الائتمانية آراء مناسبة وموضوعية.

وبالإضافة إلى تعليقات إجراء التصنيف لفيتش، فقد يتم نشر تقرير بحثي حول المُصدرين وتتم إتاحته للمكتتبين على الموقع الإلكتروني لفيتش.

عمليات الاستئناف الخارجية

قد يطلب المُصدِر الاستئناف، يُشار إليه بأنه استئناف خارجي لقرار تصنيف؛ مع ذلك، لا يوجد حق محدد في إجراء الاستئناف. ولن يتم منح الاستئناف إلا عندما يقدم المُصدِر معلومات جديدة أو إضافية في حينها وترى فيتش أنها ذات صلة بالتصنيف.

وعند استلام أي طلب استئناف خارجي كهذا، تنعقد لجنة الاستئنافات الخارجية لمراجعة أي معلومات إضافية مقدمة وتحديد ما إذا كانت تضمن منح استئناف خارجي على قرار التصنيف.

وعندما يعتبر الاستئناف الخارجي ممنوحًا، تُعقد لجنة جديدة لإعادة النظر في قرار التصنيف. وتتألف هذه اللجنة من رئيس اللجنة الأصلية والمحللين القُدامى الذين لم يحضروا اللجنة السابقة وبعض أعضاء اللجنة الأصلية.

وتبذل فيتش مساعيها لاستكمال مراجعة الاستئناف للتصنيفات الائتمانية الجديدة في أسرع وقت ممكن ويُفضل في خلال يومي عمل. وفي الحالات التي لا يتم فيها إنهاء مراجعة التصنيف الائتماني الحالي ضمن إطار يومين، فقد يتم وضع التصنيف الائتماني ضمن ما يُسمّى "مراقبة التصنيف".

في حالة نتج عن لجنة الاستئناف الخارجية قرار تصنيف مختلفًا عن قرار اللجنة الأصلي الذي تم استئنافه، فسيتم الإفصاح عن هذه الحقيقة في بيان إجراءات التصنيف. وتحديدًا، سينوّه التعليق بأن نتيجة التصنيف الأصلي خضعت للاستئناف وأن محصلة التصنيف اختلفت عن القرار الأصلي عقب تقديم الالتماس. مع ذلك، لن يتم تضمين قرار لجنة التصنيف الأصلي في التعليق المنشور.

مراقبة التصنيفات

عادة ما تخضع تصنيفات فيتش الائتمانية للمراقبة بصفة مستمرة وتكون عملية المراجعة مستمرة. وتخضع التصنيفات الائتمانية أيضًا المراقبة لمراجعة من لجنة التصنيف، وعادة ما يكون ذلك سنويًا على الأقل.

وتتم مراجعة بعض التصنيفات الائتمانية للتمويل العام على المستويَين السيادي والدولي كل ستة أشهر على الأقل، وفقًا لتقويم بتواريخ المراجعة المجدولة. لا تخضع التصنيفات الائتمانية الوقتية للمراقبة بصفة مستمرة. وتكون عادةً هذه التصنيفات الائتمانية خاصة، لكن في الحالات التي يتم نشرها فيها، فإنه يتم الإفصاح بوضوح على أنها "محددة بفترة زمنية" في بيان إجراءات التصنيف المصاحب.

سيعقد المحللون لجنة على الفور لمراجعة التصنيف بدلاً من الانتظار للمراجعة المقررة التالية إذا كان يمكن توقع أن ينجم عن الأعمال أو التطور المالي أو الاقتصادي أو التشغيلي أو أي تطور آخر اتخاذ إجراء تصنيف. على سبيل المثال، فقد يؤدي أي تدهور تشغيلي أو مالي أو عملية استحواذ أو تجريد أو إعلان عن عملية إعادة شراء أسهم رئيسية إلى إجراء مراجعة فورية للتصنيف.

يمثل تحليل النظراء طريقة مراقبة يمكن استخدامها بصورة رئيسية لتقييم الأداء النسبي لكيانات ومعاملات قابلة للمقارنة مع الوقت. تم تكوين مجموعات النظراء بناءً على أسس ومستويات تصنيف مماثلة من بين عوامل أخرى.

يتم تضمين نتائج تحليل النظراء الخاص بفيتش في البحث مثل سلسلة Navigator، وهي عبارة عن أداة مقارنة للنظراء يتم استخدامها في ما يتعلق ببعض القطاعات وتقدم تمثيلاً رسوميًا للعوامل الرئيسية المحركة للتصنيف مقابل توقعات النظراء لفئة تصنيف معينة. وقد تختار فيتش إجراء مراجعات لمحفظة الكيانات النظيرة بحيث تخضع كل الكيانات لمراجعة للتصنيفات في الوقت نفسه.

تستند سيناريوهات التمويل الهيكل عمومًا إلى مقاييس كمية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتم مراقبة أداء التصنيفات باستخدام أدوات المراقبة لتقييم أثر سيناريوهات الضغط على المعاملات.

ستتعقب هذه الأدوات البيانات عادةً من تقارير المراقبة التي يقدمها الوصي وتقارن المعلومات مقابل التوقعات الأصلية والمؤكدة لإبراز المعاملات التي ينحرف فيها الأداء عن المعايير الراسخة.

التصنيفات الاستشرافية

تعكس التصنيفات الائتمانية آراء فيتش حول الأداء المستقبلي بناءً على الأداء السابق من خلال الدورات الاقتصادية المتنوعة ورأي فيتش حول مسار تطور الأداء في المستقبل. لا يتم النظر إلى مخاطر الحدث في معظم التصنيفات الائتمانية، ونتيجة لذلك، فقد تتغير التصنيفات نتيجة لأحداث مثل عملية دمج أو استحواذ أو احتيال أو تقاضي أو تغيرات مفاجئة في الطقس أو أحداث سياسية تعدل الأداء المالي المتوقع في الأجل القريب.

الإطار الزمني لعملية التصنيف

يختلف الوقت المطلوب لتعيين تصنيف ائتماني جديد، وسيعتمد بصورة جزئية على الوقت المطلوب من جانب المُصدِر أو المنظم أو الراعي للاستجابة لطلبات المعلومات من فيتش، فضلاً عن الوقت الذي يستغرقه المُصدِر لمراجعة مسودة بحث فيتش للتأكد من عدم وجود أخطاء في الوقائع ومعلومات غير معلنة. استنادًا إلى القطاع ونوع التحليل الائتماني المرتبط، تفترض فيتش عادةً أن يتم تقديم تصنيف ائتماني كامل للتمويل المهيكل أو على مستوى الجهات السيادية أو المؤسسات المالية أو الشركات في إطار زمني يتراوح من أربعة إلى ثمانية أسابيع.

عمليات سحوبات التصنيفات

تظل تصنيفات فيتش الائتمانية ملكية خاصة بها دائماً. ومن هنا، فإن فيتش تتمتع بالسلطة المطلقة لتحديد ما إذا كانت ستسحب تصنيفًا ما وتحديد وقت سحبه. يمكن أن

تسحب فيتش أي تصنيف ائتماني في أي وقت ولأي سبب كان، وهي لا تسحب التصنيفات الائتمانية ببساطة استجابة لطلب مُصدر.

مع ذلك، قد يكون مناسبًا أن تسحب فيتش التصنيف الائتماني بعد أي طلب في حال وجود أسباب أخرى للسحب، مثل نقص المعلومات أو نقص الاهتمام السوقي أو لقيود تنظيمية. وقد تباشر مجموعة فيتش لإدارة العلاقات والأعمال ببعض عمليات سحوبات التصنيفات لأسباب تجارية. تخضع مقترحات سحب التصنيفات الائتمانية بصورة عامة للمراجعة من قبل لجنة تصنيف وفقًا للإجراءات المحددة في فيتش ومع مراعاة بعض الاستثناءات.

تنص سياسة فيتش في مثل هذه الحالات على نشر بيان إجراءات تصنيف يتضمن التصنيف الائتماني (التصنيفات الائتمانية) وقت السحب، ويذكر أن التصنيف (التصنيفات) قد تم سحبه (سحبها) كما يذكر الأسباب المنطقية لهذا السحب. مع ذلك، لا يتم إصدار إعلانات السحب للتصنيفات الائتمانية التي تتعلق بالتزامات مستحقة أو تم استردادها أو دفعها بالكامل.

تقارير المعايير

يجب تعيين كل التصنيفات الائتمانية وفقًا للمعايير المعمول بها. تصف المعايير تقييم فيتش للعوامل المحركة للتصنيف التي تؤثر في قطاع معين والنهج التحليلي والافتراضات المُستخدمة لتحليل هذه العوامل المحركة من أجل تعيين التصنيفات الائتمانية والحفاظ عليها.

يمكن تصنيف المعايير على أنها:

- معايير الرئيسية تصف الركيزة الأساسية لتصنيفاتنا الائتمانية ضمن مجموعة أصول؛
- ومعايير عبر القطاعات توضّح المنهجية المتبعة من قِبل فيتش في المواضيع المنفصلة التي تتعلق بمجالات متعددة؛
- ومعايير خاصة بالقطاع تصف العوامل المحركة للتصنيف والافتراضات المنطبقة على قطاع معين أو فئة أصول معينة.

يمكن تطوير معايير مُخصصة لتحليل المعاملات الفردية أو مجموعات صغيرة من المعاملات أو الكيانات. يُسهّل التطبيق المُتسق للمعايير إمكانية مقارنة التصنيفات الائتمانية لفيتش عبر المناطق والقطاعات. يُحدد كل نطاق تقرير معايير فئة الملتزم أو الأوراق المالية أو الأدوات المالية التي يمكن تطبيق المعايير عليها بالإضافة إلى امتدادها الجغرافي.

تُبين المعايير العوامل الرئيسية المحركة للتصنيف ذات الصلة بكل قطاع تصنيف وتصف أهميتها النسبية للتحليل. تتضمن تقارير المعايير أيضًا وصفًا لحساسية التصنيفات الائتمانية المتوقعة للعوامل الرئيسية المحركة للتصنيف، سواء أكانت نوعية أو كمية. عندما يتم تنفيذ جزء من التحليل الموضح في تقرير المعايير باستخدام نموذج تصنيف، يوضح تقرير المعايير استخدام نموذج التصنيف وكل الافتراضات المتعلقة بالائتمان ونطاقات قيمها، وكيفية تطبيق الافتراضات وأهمية مخرجات النموذج.

تتضمن تقارير المعايير شرحًا للاختلافات بين تحليل التصنيفات الجديدة وتحليل الإشراف، إن وجدت. بدلاً من ذلك، عندما يختلف تحليل الإشراف عن معايير تصنيف إصدار جديد، قد تنشر فيتش معايير الإشراف كتقرير مستقل. وتخضع هذه المعايير للإجراءات نفسها التي تخضع لها كل المعايير الأخرى.

قد تنطوي المعايير على وصف لنوع البيانات المستخدمة لاشتقاق افتراضات التصنيف الرئيسية المفصلة في التقرير ومصدرها. بالنسبة للتمويل المُهيكل، فإنه يشمل الافتراضات المطبقة على تحليل عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمحفظة وتحليل الخسارة المتعلقة بالمحفظة وتحليل التدفق النقدي. أما التمويل غير المُهيكل، فهو يشمل البيانات المستخدمة لتعيين التصنيفات الائتمانية، مثل البيانات المحاسبية والبيانات المقدمة من المُصدرين و/أو البيانات الصناعية.

تصف تقارير المعايير القيود في المعايير المستخدمة لتعيين تصنيف ائتماني، حيثما ينطبق ذلك، المُكملة للقيود الواردة في قسم تعريفات التصنيفات على الموقع الإلكتروني لفيتش www.fitchratings.com.

قد وضعت معايير فيتش بما يتيح استخدامها إلى جانب الحكم التحليلي من المحللين الأفراد وعمليات اللجنة. ويعزز الجمع بين المعايير الشفافية والحكم التحليلي المُطبق على أساس كل معاملةٍ أو كل مُصدِرٍ على حدة والإفصاح الكامل من خلال التعليق على التصنيف عملية التصنيف التي تقوم فيتش بإجرائها ويساعد المشاركين في السوق على فهم التحليل الذي تستند إليه تصنيفاتنا.

افتراضات المعايير

يُطبق تحليل التصنيفات الافتراضات النوعية والكمية على حد سواء.

تحدد تقارير المعايير الافتراضات الكمية، أو تصف عملية إعداد الافتراضات بهدف اشتقاقها، المُطبقة في تحليل الائتمان، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بمخاطر الائتمان المُضمّنة في النماذج المستخدمة في عملية التصنيف.

عندما يُطبق تحليل تصنيف فيتش قيم كمية مختلفة في تحليل التصنيفات الائتمانية المختلفة، فقد توفّر المعايير وصفًا لعملية وضع الافتراضات المتعلقة بالتصنيف.

علاوة على ذلك، توضح المعايير كيفية ارتباط بيانات الاقتصاد الكلي أو البيانات المالية الأخرى بالافتراضات التي تم وضعها في المعايير أو كيفية تأثيرها على التصنيفات الائتمانية، عندما يكون ذلك مناسبًا. يتم توفير استنتاجات لافتراضات معيّنة وفقًا للمنطقة الجغرافية، حيثما يكون ذلك مناسبًا. عند استخدام افتراضات عدم الوفاء بالالتزامات والخسارة أو التعديلات الروتينية على البيانات من مصادر خارجية مثل النسب المحاسبية المالية، يتم تحديد هذه الافتراضات أو التعديلات في تقرير المعايير.

يجب أن تتضمن المعايير النسب الكميّة المستخدمة في تحليل التصنيف، بالإضافة إلى وصف لكيفية اتصال هذه النسب ببعضها البعض، الارتباط على سبيل المثال. يتم وصف أي معدلات أو متوسطات أو نطاقات أو مقاييس تشتت مستخدمة في الافتراضات الرئيسية، عندما يكون ذلك مناسبًا. ويتم أيضًا تحديد الافتراضات النوعية، بما في ذلك مدى تأثير هذه الافتراضات على نتائج التصنيف.

وضع المعايير والاحتفاظ بها

تتم مراجعة كل المعايير، بما في ذلك النماذج والافتراضات، وتتم الموافقة عليها من قِبل لجنة مراجعة المعايير سنويًا على الأقل، كما ينبغي الموافقة على مقترحات تعديل المعايير بين المراجعات السنوية من قِبل اللجنة، بقيادة مجموعة مراجعة المعايير والموافقة عليها، وهي مجموعة مستقلة عن المجموعات التحليلية.

وتعمد لجنة مراجعة المعايير إلى تقييم كفاية المعايير وشفافيتها وصرامتها بالنسبة للتصنيفات الائتمانية، وأي نماذج ذات صلة مستخدمة في عملية التصنيف. تخضع النماذج للتحقق من صحّتها بشكل مستقل بالكامل مرة كل ثلاث سنوات من قِبل مجموعة التحقق من صحة النموذج، وكذلك تخضع أي تغييرات خلال هذه الفترة للمراجعة من قبل مجموعة التحقق من صحة النموذج. يجب مراجعة كل التغييرات الجديدة والجوهرية لمعايير التصنيف ونماذجها، والموافقة عليها من قِبل مجلس إدارة فيتش بعد مراجعتها والموافقة عليها من قِبل لجنة مراجعة المعايير.

يتم وضع المعايير والاحتفاظ بها من قِبل فِرق التحليل ويتم إرسالها إلى مجموعة مراجعة المعايير والموافقة عليها لتتم مراجعتها والموافقة عليها من قِبل لجنة مراجعة المعايير. سيقترح فريق التحليل تعديلات على المعايير الحالية حيث تبرز عوامل محركة للتصنيف جديدة ومهمة، أو حيث تتغير عوامل محركة للتصنيف أو افتراضات السابقة. يتم إعداد أساس منطقي وتحليل لأثر التصنيف بالنسبة لأي تغييرات مقترحة على المعايير، ويتم تقديمهما للجنة مراجعة المعايير.

تخضع المعايير لعملية اختبار رجعي تتكون من مراجعة مدى ملاءمة المعايير مع مراعاة الأداء التاريخي للتصنيفات الائتمانية بموجب المعايير، والملاحظات الكمية والنوعية التاريخية المتعلقة بافتراضات المعايير.

تتولى فِرق التحليل مسؤولية تقديم مبررات صارمة لمقترحات تغيير (أو الاستمرار في استخدام) المعايير الخاصة بها. وتراجع لجان مراجعة المعايير مدى ملاءمة المبررات وتُقيّم المقترحات، مع الأخذ في الاعتبار تصنيفات الأداء لفريق التحليل وعوامل أخرى وتُحدّد ما إذا كانت البيانات المقدمة لدعم المبررات مناسبة وقوية بما فيه الكفاية أم لا.

نشر وتطبيق التغييرات في المعايير

يجب نشر مسودات عرض المقترحات الموافق عليها والتي تغير بشكل جوهري معايير التصنيف الحالية، بما في ذلك الافتراضات والنماذج، بالإضافة إلى المقترحات الموافق عليها للمعايير أو النماذج أو افتراضات التصنيف الرئيسية الجديدة، والتي قد يكون لها تأثيرًا على تصنيف ائتماني واحد أو أكثر. يتم نشر مسودات عرض أي معايير جديدة مقترحة أو تغييرات مقترحة على المعايير أو النماذج أو افتراضات التصنيف الرئيسية الحالية على الموقع الالكتروني لفيتش مع توجيه دعوة للأطراف الثالثة لإرسال التعليقات.

تتضمن مسودة العرض شرحًا لأسباب التغييرات المقترحة ومضاعفاتها، بما في ذلك الأثر المتوقع على التصنيفات الائتمانية الحالية. وخلال فترة التعرض، يستمر تطبيق المعايير الحالية على التصنيفات الائتمانية المُعلّقة والجديدة. ولا تتم الموافقة على المعايير النهائية إلا بعد تقييم فيتش للردود، حينما ستنشر أيضًا نتائج التشاور وملخصًا لمحتوى الردود المكتوبة، ما لم يطلب المستجيب الحفاظ على السرية.

سيتم نشر معايير التصنيف على الموقع الإلكتروني لفيتش www.fitchratings.com. وسيكون نشر المعايير الجديدة أو المنقّحة مصحوبًا ببيان صحفي يوضح التغييرات المُدخلة، بما في ذلك أي أثر للتغيير في المعايير على التصنيفات الائتمانية المُعلقة.

بعد نشر تقرير المعايير الجديدة أو المنقّحة بعد مسودة التعرض، ستتم الإشارة إلى كل التصنيفات الائتمانية التي يمكن أن تنطوي على تغييرات في التصنيف نتيجة لتطبيق المعايير الجديدة أو المنقّحة على أنها "تحت مراقبة المعايير".

ومع ذلك، قد يتم وضع التصنيفات الائتمانية تحت مراقبة التصنيف حيث يمكن توقع الآثار المترتبة على التصنيفات الائتمانية بشكل واضح.. يحدد فريق التحليل قرار تطبيق مراقبة التصنيف بدلاً من مراقبة المعايير. ستتم تسوية وضع مراقبة المعايير أو مراقبة التصنيف في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ نشر المعايير.

معايير جودة التصنيفات الائتمانية

لضمان جودة منتجاتها، تُطبّق عمليات مشتركة في تعيين التصنيفات الائتمانية العالمية للكيانات / الأدوات المالية على الصعيد العالمي داخل كل مكاتب فيتش للتصنيف بصرف النظر عن الحجم أو الموقع. وبالمثل، يتم تطبيق نهج عالمي لضمان معايير الجودة.

ويعتبر كبير مسؤولي المخاطر والائتمان في فيتش أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، وهو مسؤول مباشر أمام رئيس وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ومستقل عن مجموعات التحليل وإدارة الأعمال والعلاقات. ويدير مسؤول المخاطر والائتمان خطوط الدفاع الثانية المتعددة، بما في ذلك مجموعة مسؤولي الائتمان في فيتش ومجموعة مراجعة الائتمان وفريق مراجعة المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى وظيفة مراجعة المعايير المذكورة أعلاه.

وتعتبر مجموعة مسؤولي الائتمان ومجموعات مراجعة الائتمان وظائف مركزية عالمية ذات تفويض شامل لعدة قطاعات لتعزيز التحليل الائتماني والتصنيفات والأبحاث التي تجريها فيتش من خلال تحديد المخاطر الائتمانية التي تتطلب تركيزاً إضافياً وضمان مراعاة تلك المخاطر من قبل الفرق التحليلية في عملية التصنيفات.

إن مجموعة السياسة الائتمانية هي وحدة وظيفية عالمية مركزية مفوضة عبر القطاعات لتعزيز التحاليل والتصنيفات والأبحاث الائتمانية لفيتش عبر تحديد مخاطر الائتمان التي تستلزم التركيز أكثر وضمان أخذ هذه المخاطر بعين الاعتبار من قبل فرق التحليل في عملية التصنيف. تضم المجموعة المدير الائتماني والمسؤولين الائتمانيين في المجموعة لكل فئة أصول.

تحدد مجموعة فيتش للامتثال وتقدم النصائح في ما يتعلق بمخاطر عدم المطابقة والالتزام بإنفاذ القوانين والنظم التي تواجهها فيتش وتجري اختبارات لضمان امتثال الضوابط الداخلية للإدارة للقوانين واللوائح والتوجيهات والمواصفات ذات الصلة بأعمال فيتش، كما تراقب نشاط الموظفين لضمان فعالية الضوابط، بما في ذلك تلك الخاصة بالحد من تضارب المصالح.

ضمن مجموعة الامتثال في فيتش، يعمل فريق اختبار الامتثال على تقييم امتثال فيتش لمدوّنة قواعد السلوك الخاصة بفيتش وغيرها من السياسات والإجراءات والضوابط المحددة في ما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية لفيتش والأنشطة ذات الصلة.

وتعمل هذه المجموعات مجتمعةً على ضمان تنفيذ معايير وسياسات وإجراءات تصنيفات فيتش بشكل متسق، وأن تكون التصنيفات الائتمانية متسقة في جميع أنحاء الشركة، وأن تلتزم فيتش بالقوانين واللوائح المعمول بها.

التصنيفات الائتمانية غير التعاقدية

ترى فيتش أن المستثمرين يستفيدون من زيادة تغطية التصنيف الذي توفره المؤسسة سواءً أكانت مثل هذه التصنيفات تعاقدية من جانب المُصدرين أو المستثمرين أم غير تعاقدية. لا تختلف المعايير وإجراءات اللجنة والحد الأدنى من معايير المعلومات عن التصنيفات الائتمانية التعاقدية وغير التعاقدية. بالتالي، تكون التصنيفات الائتمانية المعينة للمُصدرين ذوي الخصائص الائتمانية المماثلة متشابهة. ولا تؤثر الحالة التعاقدية على مستوى التصنيفات الائتمانية المعينة.

المنتجات الائتمانية الأخرى

بالإضافة إلى التصنيفات الائتمانية المنشورة، تقدم فيتش عددًا من الخدمات الإضافية ضمن نشاط أعمال التصنيف الرئيسية.

تُعِدّ فيتش عددًا محدودًا من التصنيفات الائتمانية الخاصة، أي التصنيفات الائتمانية غير المنشورة، للكيانات في حالة طلب تصنيف ائتماني. وتخضع التصنيفات الائتمانية الخاصة للتحليل نفسه، وللعملية نفسها المعتمدة من اللجنة ولمعايير المراقبة والإجراءات نفسها كالتصنيفات الائتمانية المنشورة، ما لم يتم الإفصاح عن أنها محددة بفترة زمنية بطبيعتها (انظر قسم مراقبة التصنيفات).

تقدم فيتش أيضًا خدمة تقييم التصنيف في ظروف معيّنة. وتشير "خدمة تقييم التصنيف" إلى مستوى التصنيف الذي من المحتمل أن يتلقاه المُصدِر والتزاماته في ظل وجود مجموعة من الافتراضات التي يقدمها الكيان الخاضع للتقييم. يتم إجراء هذا التقييم بموجب المعايير الإجرائية نفسها كالتصنيفات الائتمانية ويتم إجراؤه من خلال فرق التحليل مسؤولة عن ذلك الكيان.

يتم تقديم الملاحظات كتابة، بما في ذلك قائمة بالظروف والقيود المُطبقة في التقييم. لا تتم إتاحة التصنيفات من خدمة تقييم التصنيف علنًا حيث إنها قائمة على الظروف الافتراضية بدلاً من الفعلية.

مع ذلك، وفقًا للوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي، تفصح فيتش عن الحالات التي قدمت فيها هذه الخدمة إلى كيان مصنَّف أو أطراف ثالثة ذات صلة، ويكون المحلل الرئيسي موجودًا في كيان مُسجل بالاتحاد الأوروبي أو فرع لكيان مُسجَّل بالاتحاد الأوروبي.

أخيرًا، تقدِّم فيتش آراءً ائتمانية (COs) عن الكيانات والمعاملات حيث تكون خاصية أو أكثر من التصنيف الائتماني محذوفة أو تلبي معيارًا مُختلفًا. وقد يستند هذا الرأي إلى مزيد من المعلومات المحدودة ويخضع لعملية مقتضبة من اللجنة.

يتم تعيين الآراء الائتمانية بأحرف صغيرة وإما علامة نجمية، مثل، "bbb+*" أو لاحقة (cat)، بما يشير إلى أن الرأي مشروط وليس قابلاً للمقارنة في كل النواحي بالنسبة إلى التصنيفات الائتمانية المنشورة في ذلك المستوى.

لا تُعدّ الآراء الائتمانية تصنيفات ائتمانية ويجب ألا تُستخدم من جانب مستخدمي التصنيف من دون اعتبار أي قيود قد تخضع لها أو أي شروط مرفقة باستخدامها. يمكن العثور على مزيد من التفاصيل في تقرير الآراء الائتمانية.

بالإضافة إلى التصنيفات الائتمانية على الصعيد الدولي، تقدم فيتش تصنيفات ائتمانية على الأصعدة الوطنية تقدم رأيًا حول الملاءة الائتمانية في ما يتعلق بعالم المُصدرين والإصدارات ضمن البلد الواحد أو الاتحاد النقدي الواحد.

وعلى خلاف التصنيفات الائتمانية الدولية، ليس الغرض من التصنيفات الائتمانية الوطنية أن تكون قابلة للمقارنة عبر الجهات القضائية، ويمكن مقارنتها فقط بتصنيفات ائتمانية وطنية أخرى على المستوى الوطني في البلد المعني.

تختلف الإجراءات والعمليات المتعلقة بالتصنيفات الائتمانية الوطنية من بعض النواحي عن تلك الخاصة بالتصنيفات الائتمانية على الصعيد العالمي ولا يرد وصفها في هذا التقرير. تقدم فيتش أيضًا عددًا من المنتجات غير الائتمانية، بما في ذلك تصنيفات غير ائتمانية. تختلف الإجراءات والعمليات المتعلقة بالمنتجات غير الائتمانية الوطنية عن تلك الخاصة بالتصنيفات الائتمانية على الصعيد العالمي ولا يرد وصفها في هذا التقرير.

الأخطاء

لقد حددت فيتش إجراءات لمعالجة الحالات حيث يُشتبه في وجود خطأ في المنهجية أو النموذج، أو حيث يُشتبه في إساءة تطبيق منهجية أو نموذج على التصنيفات الائتمانية أثناء عملية التصنيف. وتصف الإجراءات متطلبات التصاعد والمراجعة والمعالجة والإخطار لكل من هذه الأخطاء.

تصف إجراءات فيتش عملية مراجعة المنهجية والنموذج أو التصنيفات الائتمانية المتأثرة، بما في ذلك تصحيح الخطأ وإعادة التحقق من النموذج والمراجعة اللاحقة للجنة التصنيف. وبناءً على طبيعة الخطأ وحجمه، قد يتم وضع التصنيفات الائتمانية المثرة تحت مراقبة التصنيف حتى يتم حل المشاكل.

الرسوم

لدى فيتش مجموعة مخصصة لإدارة علاقات الأعمال وهي مسؤولة عن إدارة الجوانب التجارية لعلاقات المُصدِر. يتم التعامل مع كل المناقشات مع المُصدرين والوسطاء بخصوص رسوم التصنيف والمسائل التجارية بصورة حصرية من قِبل فريق إدارة علاقات الأعمال لدى فيتش. وبالمثل، لا يُسمح بالإشارة إلى أي جانب تجاري لعلاقات فيتش مع المُصدرين أثناء إجراء أي مناقشة تحليلية.

إخلاء المسؤولية والإفصاحات

تخضع كافة التصنيفات الائتمانية لوكالة فيتش للتصنيف لبعض القيود وإخلاء المسؤولية. يُرجَى قراءة هذه القيود وإخلاء المسؤولية من خلال هذا الرابط: https://www.fitchratings.com/understandingcreditratings. بالإضافة إلى ذلك، يفصّل الرابط التالي https://www.fitchratings.com/rating-definitions-document تعريفات تصنيفات فيتش لكل درجة تصنيف ولكل فئة تصنيف، بما في ذلك تعريفات تتعلق بعدم الوفاء بالالتزامات. وتتوفر التصنيفات المنشورة والمعايير والمنهجيات على هذا الموقع في كافة الأوقات. كما تتوفر مدوّنة قواعد السلوك في فيتش واتفاقية السرية وتضارب المصالح وجدار الحماية التابع والامتثال وكافة السياسات والإجراءات الأخرى ذات الصلة أيضًا في قسم مدوّنة قواعد السلوك (Code of Conduct) على هذا الموقع. يمكن الاطلاع على مصالح المُدراء والمساهمين على https://www.fitchratings.com/site/regulatory. وقد تكون فيتش قد قدمت خدمة أخرى مسموح بها أو خدمة ثانوية للكيان المُصنَف أو لجهات خارجية ذات صلة به. يمكن الاطلاع على تفاصيل الخدمات المسموح بها أو الثانوية، حيث يكون المحلل الرئيسي لها موجود في إحدى شركات فيتش للتصنيف (أو فرع لهذه الشركة) المسجّلة في هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) أو هيئة السلوك المالي(FCA) ، على صفحة الموجز لكل مُصدِر على موقع فيتش الإلكتروني.

عند إصدار فيتش التصنيفات والاحتفاظ بها وإعداد التقارير الأخرى (بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتوقعات)، تعتمد على المعلومات التي تحصل عليها من المُصدِرين والمُكتتبين ومن المصادر الأخرى التي ترى فيتش أنها موثوق بها. وتتحقق فيتش، في حدود المعقول، من المعلومات الفعلية التي تعتمد عليها بما يتماشى مع منهجية التصنيف الخاصة بها، وتقوم بالتحقق بشكل معقول من صحة المعلومات من مصادر مستقلة، طالما توفرت مثل هذه المصادر، لأداة مالية محددة أو في أي جهة قضائية محددة. جدير بالذكر أن طريقة تحقق فيتش من المعلومات الفعلية ونطاق التحقق من الجهات الخارجية الذي تحصل عليه سيختلف حسب طبيعة الأداة المالية المُصنّفة ومُصدِرها، وكذلك المتطلبات والممارسات في الجهة القضائية التي تُعرَض الأداة المالية المُصنّفة وتُباع فيها ومكان المُصدِر أو أيًا منهما وتوفر المعلومات العامة ذات الصلة وطبيعتها وإمكانية الوصول إلى إدارة المُصدِر ومستشاريه، وتوفر عمليات تحقق من جهات خارجية موجودة مسبقًا مثل تقارير التدقيق وخطابات الإجراءات المتفق عليها والتقييمات والتقارير الاكتوارية والتقارير الهندسية والآراء القانونية والتقارير الأخرى التي تقدمها الجهات الخارجية، بالإضافة إلى توفر مصادر التحقق المستقلة والمختصة من الجهات الخارجية في ما يتعلق بالأداة المالية المجددة أو الجهة القضائية المجددة للمُصدِر ومجموعة متنوعة من العوامل الأخرى. ويجب أن يفهم مستخدمو تصنيفات فيتش وتقاريرها أنه لا يمكن للتحقيق المتقدم في المعلومات الفعلية ولا أي تحقق لجهات خارجية ضمان أن كل المعلومات التي تعتمد عليها فيتش في ما يتعلق بالتصنيف أو التقرير ستكون دقيقة ومكتملة. وفي النهاية، يتحمل المُصدِر ومستشاروه المسؤولية عن دقة المعلومات المقدمة إلى فيتش وإلى السوق عند عرض المستندات والتقارير الأخرى. وعند إصدار التصنيفات والتقارير، لا بد أن تعتمد فيتش على أعمال الخبراء، بما في ذلك المدققون المستقلون في ما يتعلق بالقوائم المالية والمحامين في ما يتعلق بالأمور القانونية والمتعلقة بالضرائب. علاوةً على ذلك، تكون التصنيفات والتوقعات الخاصة بالمعلومات المالية والمعلومات الأخرى استشرافية بالأساس وتجسّد افتراضات وتوقعات تتعلق بالأحداث المستقبلية ولا يُمكن التحقق منها كحقائق. ونتيجةً لذلك، وبالرغم من التحقق من الحقائق المتاحة حاليًا، يُمكن أن تتأثر التصنيفات والتوقعات بالأحداث المستقبلية التي لم تكن مُتوقّعة وقت إصدار التصنيف أو التوقع أو تثبيتهما. تقوم فيتش للتصنيف بإجراء تعديلات روتينية ومقبولة بشكل عام على البيانات المالية المبلغ عنها وفقًا للمعايير ذات الصلة و/أو معايير القطاع لتوفير الاتساق في المقاييس المالية للكيانات في نفس القطاع أو فئة الأصول.

تم تقديم المعلومات في هذا التقرير "كما هي" من دون أي إقرار أو ضمان من أي نوع، ولا تقر فيتش أو تضمن أن التقرير أو أيًا من محتوياته سيلبي أيًا من متطلبات أي مستلم لهذا التقرير. إن تصنيف فيتش هو مجرد رأي في الملاءة الائتمانية للأداة المالية. ويعتمد هذا الرأي والتقارير التي تقدمها فيتش على معايير ومنهجيات محددة تعمل فيتش على تقييمها وتحديثها باستمرار. وبناءً على ذلك، فإن التصنيفات والتقارير هي نتاج عمل جماعي لمؤسسة فيتش ولا يتحمل أي فرد أو مجموعة من الأفراد المسؤولية الحصرية عن أي تصنيف أو تقرير. كذلك، لا يتعامل التصنيف مع مخاطر الخسارة الناتجة من مخاطر أخرى بخلاف مخاطر الائتمان، إذا لم يتم ذكر هذه المخاطر بعينها. ولا تشارك فيتش في عرض أي أداة مالية أو بيعها. كما أن كل تقارير فيتش ذات ملكية مشتركة. وشارك الأفراد المحددون في تقرير فيتش في صياغته، إلا أنهم لا يتحملون وحدهم المسؤولية عن الآراء المذكورة فيه. وأسماء الأفراد مذكورة في التقرير لأغراض التواصل معهم فحسب. ولا يكون أي تقرير يقدم تصنيف فيتش نشرة تمهيدية أو بديلاً عن المعلومات المجمعة والمتحقق منها والمعروضة على المستثمرين من المُصدِر ووكلائه في ما يتعلق ببيع الأدوات المالية. ويجوز تغيير التصنيفات أو سحبها في أي وقت ولأي سبب وفقًا لتقدير فيتش وحدها. علمًا بأن فيتش لا تُقدم استشارات استثمارية من أي نوع. ولا تُعدّ التصنيفات توصية بشراء أي أداة مالية أو بيعها أو حيازتها. ولا تُعلّق التصنيفات على ملاءمة سعر السوق ولا مناسبة أي أداة مالية لمستثمر بعينه أو على طبيعة الإعفاء من الضرائب أو قابلية فرض ضرائب على المدفوعات المُقدّمة في ما يتعلق بأي أداة مالية. وتحصل فيتش على أتعاب من المُصدِرين والمُؤمِّنين والضامنين وغيرهم من المُلتزمين والمكتتبين لتصنيف الأدوات المالية. وقد تتنوع هذه الأتعاب بصورة عامة من 1,000 دولار أمريكي إلى 750,000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها من العملة المعمول بها) لكل إصدار. وفي بعض الحالات، ستصنف فيتش كل الإصدارات الصادرة من مُصدِر محدد أو المؤمن عليها أو المكفولة بضمان أو الضامن أو عددًا منها مقابل رسم سنوي واحد. ومن المتوقع أن تتنوع هذه الأتعاب بصورة عامة من 10,000 دولار أمريكي إلى 1,500,000 دولار أمريكي (أو ما يعادلها من العملة المعمول بها). لا يشكّل تعيين أي تصنيف أو نشره من فيتش موافقة منها على استخدام اسمها كخبير في ما يتعلق بأي بيان تسجيل مقدم بموجب قوانين الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أو قانون الخدمات المالية والأسواق لسنة 2000 في المملكة المتحدة أو القوانين المتعلق بالأوراق المالية في أي جهة قضائية محددة. نتيجة للفعالية النسبية لأساليب النشر والتوزيع الإلكتروني قد تتوفر أبحاث فيتش للمشتركين على الإنترنت قبل ثلاثة أيام من المشتركين في الوثائق المطبوعة.

بالنسبة لأستراليا ونيوزيلندا وتايوان وكوريا الجنوبية فقط: تحمل مؤسسة Fitch Australia Pty Ltd ترخيص AFS (ترخيص الخدمات المالية الأسترالي رقم 337123) الذي يفوضها بتقديم تصنيفات ائتمانية لعملاء الجملة فقط. ولا يُقصَد من معلومات التصنيف الائتماني التي تنشرها مؤسسة فيتش أن تُستخدَم من جانب عملاء البيع بالتجزئة بالمعنى الوارد في قانون الشركات لسنة 2001.

إن شركة فيتش للتصنيف الائتماني (Fitch Ratings, Inc.)مُسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية باعتبارها منظمة تصنيف إحصائي معترف بها وطنيًا ("NRSRO"). على الرغم من أن بعض شركات التصنيف الائتماني التابعة لمنظمة NRSRO مُدرجة في البند 3 من نموذج NRSRO، وبالتالي يُرخص لها بإصدار تصنيفات ائتمانية نيابة عن NRSRO (انظر https://www.fitchratings.com/site/regulatory)، فإنه لم يتم إدراج شركات التصنيف الائتماني التابعة الأخرى في نموذج NRSRO ("شركات غير تابعة لمنظمة NRSRO"). وبالتالي، فإن التصنيفات الائتمانية الصادرة عن تلك الشركات التابعة لا تُصدر نيابة عن NRSRO. مع ذلك، قد يشارك أفراد غير تابعين لمنظمة NRSRO في تحديد التصنيفات الائتمانية الصادرة عن NRSRO أو نيابة عنها.

حقوق الطبع والنشر © لعام 2025 محفوظة لوكالة فيتش للتصنيف، وفيتش للتصنيف المحدودة وشركاتها التابعة. 33 شارع وايت هول، نيويورك، نيويورك 10004. هاتف: 4824-753-800-1، 0500-908 (212). تُحظر إعادة النشر أو إعادة إرسال هذه الوثيقة بشكل كامل أو جزئي من دون الحصول على تصريح. كل الحقوق محفوظة.